المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/12/2013

Détenus politiques : 261 cas au Maroc, selon le bilan d'une ONG des droits de l'homme

Est-ce qu'il y a encore des détenus politiques au Maroc ? Pour l'Asdhom, la réponse est oui. Elle recense exactement 261 cas. L'ONG estime que la tendance est, même, à la hausse, précisant que 22 nouveaux prisonniers se sont ajoutés à sa liste établie juste un mois auparavant.

L'Association de défense des droits de l'homme au Maroc (ASDHOM) vient de dresser son nouveau bilan sur le nombre de « détenus politiques » au Maroc. L'ONG basé en France a énuméré, dans son **point hebdomadaire** rendu public lundi 23 décembre, « 261 prisonniers politiques et d'opinion dont 183 purgent une peine effective après 16 libérations en fin de peine et 78 autres attendent d'être jugés, soit en détention, soit en liberté provisoire ».

« 22 nouveaux détenus en plus en un mois »

Sur les 16 libérations citées par l'Asdhom figure notamment le cas de Fatiha Boushab, une partisane du Polisario. Celle-ci vient en effet de retrouver la liberté, le 21 décembre, après avoir observé une « grève de la faim » de deux mois à la prison de Tan Tan.

L'Asdhom constate, par ailleurs, que 22 prisonniers se sont ajoutés à la liste qu'elle avait établie le 16 novembre dernier. Parmi eux figurent 17 enseignants qui seront jugés le 8 janvier prochain pour avoir protesté contre leur « mise à l'écart » des bénéficiaires de la promotion interne. Ces nouveaux prisonniers seront inclus dans la campagne de parrainage des prisonniers politiques et d'opinion de l'Asdhom, une fois les verdicts prononcés.

Des chiffres qui contredisent les propos de Sebbar

Ce bilan établi par l'Asdhom s'inscrit en faux contre les déclarations de Mohamed Sebbar. En effet, le 30 novembre à l'occasion d'une rencontre tenue à Tanger, **le secrétaire général du CNDH défiait aussi bien les ONG nationales qu'internationales de prouver l'existence d'un seul détenu politique** au Maroc durant ces deux dernières années.

Force est de constater qu'il y a divergence entre le CNDH et les associations des droits de l'homme sur les critères désignant un prisonnier dans la catégorie politique. Pour l'organisme officiel, les militants du Mouvement du 20 février, les Sahraouis et les étudiants de l'UNEM (Union nationale des étudiants du Maroc) que ce soient des ceux des groupes de Marrakech ou de Meknès, n'y sont pas inclus.

http://www.yabiladi.com/articles/details/21942/detenus-politiques-maroc-selon-bilan.html

أسرى حرب الصحراء يستأنفون احتجاجهم أمام البرلمان

22 5416

عبدالقادر كترة

يستانف أسرى حرب الصحراء المغربية من أجل الوحدة الترابية، صباح اليوم الأربعاء، وقفاتهم الاحتجاجية أمام مقر البرلمان، للمطالبة بتنفيذ بنود الاتفاق الجزئي الذي تم في السابق، والتذكير بالمطالب الأخرى التي ما زالت عالقة.

وتأتي هذه المحطة النضالية للجنود المغاربة أسرى حرب الصحراء بعد العديد من الوقفات والاعتصامات الاحتجاجية، سواء أمام قبة البرلمان أو مؤسسة الحسن الثاني لقدماء المحاربين أو مقر الولاية الكبرى للرباط، وبعد أن توصلوا إلى اتفاق جزئي عقب جلسات حوارية مع مسؤولين سامين في المؤسسة العسكرية ووزارة الداخلية بحضور إدريس اليزامي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يقضي (الاتفاق) بمنحهم المساواة بين الأسرى فيما يخص المأذونيات والسكن، فيما يبقى الحوار حول المطلب المتعلق بالتعويضات المادية والمعنوية على مدة الأسر قبل وبعد توقيف إطلاق النار مفتوحا مع المؤسسة العسكرية والحكومة الحالية.

وذكر عبد الله سامر رئيس اللجنة المنسقة لدى أسرى الحرب وأسير سابق لمدة 24 سنة لدى مرتزقة البوليساريو، بتصريحات بعض وزراء المصباح في حكومة بنكيران، خاصة منهم وزير الاتصال مصطفى الخلفي لقناة «روسيا اليوم» إذ قال بالحرف «هذه الفئة ضحت بالغالي والنفيس وتستحق مضاعفة جبر الضرر ولها مكان في المجتمع».

وأشار رئيس اللجنة المنسقة إلى بند 153 في البرنامج الانتخابي لحزب العدالة التنمية، والذي أقر بالحرف أنه يجب مضاعفة التعويضات المادية والمعنوية لأسرى تندوف وذويهم وطي هذا الملف نهائيا. «لكن يبقى هذا الكلام معسولا كسابقيه في كل الحكومات المتعاقبة» يعلق عبد الله سامر قبل أن يتساءل «إن كان هؤلاء الأسرى ينتمون للعائدين إلى المغرب تحقيقا لمقولة: إن الوطن غفور رحيم، أو أنهم مغاربة من الدرجة الثانية».

234916

طانطان

نظمت النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بطانطان، مؤخرا، ورشة حقوقية لفائدة أعضاء ومؤطري أندية المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية الإعدادية والتأهيلية بالإقليم.

وتوخت هذه الورشة، التي نظمت بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لطانطان كلميم، بمناسبة العالمي لحقوق الإنسان، نشر ثقافة في صفوف التلاميذ والتعريف بدور أندية المواطنة وحقوق الإنسان في توعية التلاميذ بحقوقهم وواجباتهم.وتميزت هذه الورشة، التي أطرها محمد عالي الحيسن، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، بتفاعل التلاميذ مع الموضوع وإبداء آرائهم ومقترحاتهم لجعل المؤسسات التعليمية فضاء لتكريس ثقافة حقوق الإنسان بين مختلف المكونات وخلق جو من التعايش والاحترام المتبادل بين الجميع.حضر فعاليات هذا اللقاء كل من نائب وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالإقليم محمد أجود، ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان كلميم توفيق البرديجي وعدد من الفعاليات الجمعوية والتربوية والحقوقية بالإقليم.

.....

2949/16

تطوان

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، يومي غد الثلاثاء وبعد غد الأربعاء، دورات تكوينية لفائدة مؤطري نوادي المواطنة وحقوق الإنسان بجهة طنجة - تطوان.

وأوضح بلاغ للجنة، الاثنين، أن هذه الدورة التكوينية الأولى، التي تنظم بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، ستشمل العديد من الثانويات التأهيلية بكل من نيابتي وزارة التربية الوطنية بإقليمي وزان والعرائش.كما سيتم تنظيم دورة تكوينية أخرى بالمركز الجهوي للتوثيق والتنشيط والإنتاج التربوي بتطوان، وهي الثالثة من نوعها، لفائدة المؤطرين بالثانويات التأهيلية بكل من نيابات شفشاون وتطوان والمضيق الفنيدق.ويندرج تنظيم هذه الدورات التكوينية، حسب المصدر ذاته، في سياق الأهمية التي يوليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية لبرامج تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها وترسيخها في كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية، خاصة في منظومة التربية والتكوين.كما تهدف هذه الفعالية إلى خلق دينامية داخل المؤسسات التعليمية بالجهة وإشراك أطرها في عملية التأطير الحقوقي والنهوض بدورها في إرساء قيم ومبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا، في أفق أن تصبح المدرسة قطب إشعاع ثقافي يثري المجتمع بما يشيعه من قيم إنسانية.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

لقاء تمهيدي لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي بجهة تادلة أزيلال

سعيد صديق

47/9/4

احتضن مقر الأكاديمية الجهوية للتربية ببني ملال، نهاية الأسبوع، لقاء على الصعيد الجهوي حول مشروع مهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي، وقد شارك فيه 40ناديا للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، في إطار تفعيل اتفاقيتي الشراكة الموقعة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة، والأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين بجهة تادلة أزيلال ونيابة وزارة التربية الوطنية بإقليم خريبكة. حيث سيتم تاطير أندية المؤسسات ابتداء من شهر يناير، في كتابة السيناريو ومكونات التصوير، على أساس أن تشارك الأندية بأفلام قصيرة في المجال الحقوقي، يتم انتقاء عشرة منها في مسابقة شهر ماي موعد انطلاق المهرجان.

وفي تصريح لجريدة المنعطف، أكد علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة، أن الأمر يتعلق بمهرجان الفيلم التربوي والحقوقي، الذي تنظمه اللجنة الجهوية بشراكة مع الأكاديمية التربوية لجهة تادلة أزيلال، ومؤسسة مهرجان السينما الإفريقية بخريبكة، وأساسا أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التربوية، ويدخل المهرجان في إطار النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية، والتي يعتبرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مجالا استراتيجيا للعمل، وأرضية خصبة ومناسبة لزرع قيم المواطنة وحقوق الإنسان، وأضاف أن هذه المبادرة تاتي بعد قافلة التربية على حقوق الإنسان التي تم تنظيمها السنة الماضية.

من جانبه الحسين أندوفي مدير مؤسسة مهرجان السينما الإفريقية بخريبكة، أشار أن انطلاقة فعاليات المهرجان الحقوقي والتربوي في نسخته الأولى، وهي مهمة بالنسبة لمدينة بني ملال، ومشاركة المؤسسة تدخل في نطاق العمل الذي تقوم به مؤسسة المهرجان، من أجل نشر ثقافة السينما بصفة عامة، بالخصوص داخل القطاع التلاميذي، وأضاف أنه يعتقد أن هذا جانب يكتسي أهمية كبيرة، لذلك تضع مؤسسة مهرجان السينما الإفريقية كل إمكانياتها رهن إشارة الدورة الأولى لمهرجان بني ملال التربوي والحقوقي، على أساس أن الدورة ستنطلق في شهر ماي المقبل، وتستهدف كل المؤسسات التعليمية التابعة للأكاديمية بكل من الفقيه بنصالح، أزيلال، وبني ملال وأيضا نيابة إقليم خريبكة.

فيما مدير الأكاديمية عبد المومن طالب، صرح كذلك للجريدة أن الأكاديمية بصدد تنظيم لقاء إخباري وتقاسمي، مع منشط الأندية الحقوقية والتربية على المواطنة داخل المؤسسات التعليمية بجهة تادلة أزيلال، لتقديم لقاء تمهيدي لمهرجان الفيلم الحقوقي التربوي بالجهة، هذا المهرجان المنظم بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، ومؤسسة مهرجان السينما الإفريقية بخريبكة،ما سيمكن جهة تادلة أزيلال والأكاديمية، والمتعلمين والمتعلمات بالجهة من الاستفادة من مجموعة من الأفلام التربوية والحقوقية، والتواصل مع مجموعة من الفاعلين السينمائيين والمخرجين المشهورين، للمواكبة وخلق روح حقوقية والتربية على المواطنة، وأضاف أن اللقاء فرصة لتلاميذ الجهة لاستكشاف آليات جديدة للتعبير الحر والمسؤول، ومناسبة للتواصل والتفاعل وتبادل الخبرات في المجالات التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، وسيكون أيضا فرصة لانفتاح مهرجان السينما الإفريقية بخريبكة على مدينة بني ملال، من خلال تقديم بعض العروض السينمائية، خاصة أن ذلك يتناسب مع فترة تنظيم مهرجان خريبكة، لفائدة شبان وشابات المدينة، وفي اطار تشجيع النهوض بالثقافة السينمائية والانفتاح عليها.

مراكش تتوج ناشئة الفكر الحقوقي

3586/2

كانت مدينة مراكش مؤخرا، على موعد مع حفل التتويج الخاص بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي لسنة 2013، الذ نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وحضره عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني وادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأحمد بن الزي، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين مراكش تانسيفت الحوز ومصطفى لعريصة، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش، وعدد من الشخصيات المهتمة بالشأن التربوي والحقوقي والثقافي بجهتي مراكش تانسيفت الحوز ودكالة عبدة.

اتخذ هذا المشروع الحقوقي شعار"التربية على ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها" كأرضية لمختلف الأنشطة المرتبطة بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي. هذه الجائزة التي تدخل في إطار مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة. كما تأتي انسجاما مع روح التعاون القائم بين المجلس ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني داخل المؤسسات التعليمية، وذلك تنفيذا لاتفاقيات الشراكة التي تجمع المجلس ولجانه الجهوية مع الوزارة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

وتهدف هذه الجائزة إلى تحسيس تلميذات وتلاميذ السنة الثانية باكالوريا، حول موضوع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتنمية قدراتهم المعرفية في مجال الفكر الحقوقي بصفة عامة، كما ترمي هذه الجائزة التي تم بالموازاة معها انجاز مؤلف بعنوان "في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان" من إعداد الأساتذة محمد سبيلا، عبد السلام بن عبد العالي ومصطفى لعريصة، إلى التشجيع على القراءة كحق وواجب وسلوك. هذا وبعد أن شملت التجربة الأولى، كلا من جهة مراكش تانسيفت الحوز (مراكش . الحوز . شيشاوة . الصويرة . قلعة السراغنة . الرحامنة) وإقليمي أسفي والبوسفية من جهة دكالة عبدة، فمن المزمع عليه انها ستنتقل إلى جهة ثانية من جهات المملكة، تحت إشراف إحدى اللجان الجهوية الثلاثة عشر.

وقد مر إنجاز هذا المشروع من عدة مراحل قبل الوصول إلى محطة التتويج والتي نظم فيها حفل استقبال خاص على شرف الفائزين الخمسة، حيث كانت الجائزة الأولى من نصيب التلميذة كوثر بومهدي من مدينة أسفي.

وقد القى الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، كلمة بالمناسبة، أكد فيها أن البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان، شكل أفقا واعدا في اللحظة السياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدها مغرب التسعينات، والتي أثمرت الإستراتيجية الوطنية للتربية على حقوق الإنسان بإسهامات أطر مغربية مواطنة.

كما أشار الوزير إلى أن مسار هذا البرنامج الذي انطلق مع عشرية الميثاق الوطني للتربية والتكوين، قد مكن من إعداد رصيد من الكتب المدرسية المعززة لقيم ومبادئ حقوق الإنسان بمختلف المواد الدراسية المقررة والمصادق عليها من طرف قطاع التربية الوطنية، وتكوين أطر تربوية وإدارية ذات خبرة ومؤهلات وكفايات متنوعة في المجال، وإنشاء أندية حقوق الإنسان والمواطنة داخل المؤسسات التعليمية.

أما إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فابرز أن المنظومة التربوية تضم ستة ملايين من الأطفال والشباب، معتبرا أن دولة الحق والقانون لن تتأتى دون تكوين الشباب في مجال حقوق الإنسان والتشبع بقيمها. كما أكد على التزام المجلس ولجانه الجهوية بالعمل على جعل الشباب محورا أساسيا واستراتيجيا في برنامج عملها، من خلال إبرام الشراكات وتكثيف العمل اليومي مع المنظومة التربوية من أجل بناء مواطن منفتح وملتزم بكونية حقوق الإنسان. كما أشار الى التجربة الرائدة للمغرب على المستوى العربي والإفريقي في مجال الإنصاف والمصالحة، الشيء الذي جعل العديد من الدول تبدي اهتماما خاصا من أجل الاستفادة من نفس التجربة.

وللإشارة، فقد كان برنامج هذا الاحتفاء الحقوقي، غنيا بفقراته الفنية والوثائقية المتضمنة لمجموعة من الإشارات الحقوقية، حيث أعجب المتتبعون بالموضوع الفائز بالجائزة الأولى وبلحظة تسليم مشعل الدورة المقبلة من جائزة ناشئة الفكر الحقوقي إلى ممثلي أقاليم العيون، السمارة، طانطان، كلميم، الداخلة وأوسرد.

كما تم على هامش هذا الحفل، توقيع مجموعة من اتفاقيات الشراكة والتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجموعة من القطاعات.

م. حمين

القلم

مطالب بإحالة مشروع مناهضة العنف ضد النساء على المجلس الوطني لحقوق الإنسان

22786/4.

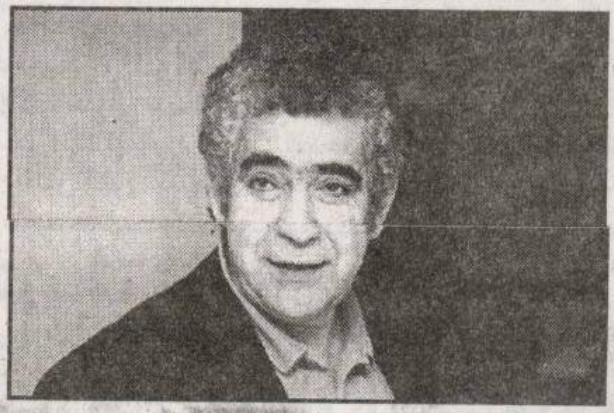

تصاعدت مطالب داخل التحالف الحكومي بضرورة إحالة مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء بعد انتهاء عمل اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد تعديلات عليه هذا الأسبوع على المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإبداء ملاحظاته في شأن النص الحكومي باعتباره الجهة المكلفة بمراقبة مدى احترام المعايير حقوق الإنسان داخل المملكة.

نفس المصادر برّرت مبادرة الحكومة باللجوء لمجلس اليازمي بالحرص على تجنب تكرار سيناريو قانون حصانة العسكر الذي نجحت فيه المعارضة في إحراج الحكومة بسببه، بعدما أحالت المشروع على المجلس الوطني الذي أبدى ملاحظات نقدية للفصل السابع الذي كان يعفي العسكر من المتابعات القضائية أثناء ممارستهم لمهامهم.

حوار مع "الضمير"

فقط هي مجموعة من الملاحظات حول حركة "ضمير" تتغيّا حوار هادئا، خصوصا مع الصديقات و الأصدقاء الذين انخرطوا في هذه المبادرة. آملا أن لا يفسد الاختلاف حول الضمير للود قضية.

1—أرفض بداية كل دعاوي التخوين و إقامة محاكم التفتيش حول النيات،فالأولى نقاش الأفكار و المبادرات و آثارها على الواقع المتحرك ، عوض توزيع صكوك الغفران الثورية.

2—من منطلق ديموقراطي صرف لا يمكن إلا أن نكون مع الحق في تأسيس الجمعيات و المنظمات، و بالتالي فإن أيّ نزوع نحو تبخيس أو التشكيك أو التهجم على سعي المختلفين معنا نحو التنظيم يستبطن ميولات شمولية ، غير أنّ هذا الإيمان لا ينفي المطالبة بحيادية الدولة ،و كذا رفع كافة أشكال المنع و الحظر اللذين يطالان الإطارات الممنوعة، مع المساواة بين الجميع فيما يخص الدعم المالي و الولوج لوسائل الإعلام العمومية و التمكين من القاعات التابعة للمؤسسات العمومية.

3—بالنظر للائحة الأولية للمنخرطين،يلزم التنويه بالحضور الوازن لمجموعة من المثقفين من كتاب و فنانين و صحافيين، مما سيسهم مع مبادرات أخرى في عودة المثقف للقيام بوظائفه النقدية بعيدا عن زيف أطروحة "المسافة الموضوعية"، تلك المسافة المفترى عليها، فهي أداة للفهم من أجل التأثير في النسق،لا الاكتفاء بتوصيفه،،و إن كنّا نأمل من بعض هؤلاء لو امتلكوا الجرأة للقيام بنقد ذاتي علني لانخراطهم السابق في تجارب كانت ممهورة بالتحكم و التسلط، أو لاكتفاء بعضهم بالانزواء إبان الحراك العشريني ، طبعا نستثني الأسماء التي كانت حاضرة في النقاش العمومي من موقع النضال من أجل الديموقراطية قبل 20 فبراير و أثناءها و بعدها.

4—الكثير ممن شككوا في المبادرة،انطلق من قراءة اعتبر فيها الحركة إطارا لمواجهة الإسلاميين،انطلاقا من بعض العبارات الواردة في ورقة الأهداف و المبادئ و الوسائل، أو انطلاقا من حضور بعض الأسماء المعروفة بسجالاتها مع الإسلاميين، شخصيا و مع افتراض صحة هذه القراءة لا أرى في الأمر مثلبة و لا مما يبخس المبادرة.. لسبب بسيط و و هو حتى في الأوراق الرسمية التي تعكس مشاريع الحركات الإسلامية كلها نجد الدعوة لمواجهة التيارات "التغريبية" و "العلمانية"، و إن كنت أومن أنّ إعطاء الأولوية لمواجهة المختلف إيديولوجيا على حساب الحسم في معركة الانتقال الديموقراطي إنّما تطيل في أمد الاستبداد، و الذي يوهم كلا الطرفين أنّه حصنه الأخير في مواجهة إما التغريبيين أو الظلاميين،و لن يكون المآل في حال انتصار أحد الطرفين إلا كمآل التجربة المصرية:إخوان أرادوا الاستئثاربالحكم يحركهم فكر الغنيمة ، يطردهم دعاة الاستئصال الذين بدأوا بالإخوان تصفية و انتهوا بالمعارضين المدنيين اعتقالا و تكميما للأفواه، فلا تدبير سلميا للاختلاف خارج تشييد ديموقراطية حقيقية.

5—عند قراءة الأوراق المتوفرة لحد الآن نحار في تحديد هوية الحركة،هل هي حركة مطلبية احتجاجية ما دامت تتوسل بالعرائض و الوقفات و الاحتجاجات،أم هي حركة فكرية تنويرية هدفها نشر الفكر الحداثي و الارتقاء بالوعي الجمعي،أم إنها حركة سياسية تروم المساهمة في تعزيز التوجه الديموقراطي الحداثي،،أم إنّها كل هذا مجتمعا...و بالتالي فهي ليست أدنى من حزب و أعلى من جمعية كما صرح أحد منخرطيها،بل هي فوق الجمعية و الحزب و الحركة الاحتجاجية،، و إن كنت شخصيا لم أجد في الأوراق قيمة مضافة لما هو مطروح في الساحة من مشاريع،فما سطرته حركة "ضمير" نجد أشباها له و نظائر في تنظيمات مماثلة منها ما قضى نحبه كحركة لكل الديموقراطيين و منتدى بدائل و منتدى الحوار اليساري و منها ما ينتظر كحركة يقظة و بيت الحكمة،، اللهم إن استطاع الإطار الجديد أجرأة أفكاره من خلال ممارسة مبدعة لا نخال للأسف أنّ لها شروط الإمكان بالنظر إلى ما هو مسطر في باب الوسائل التي لا تخرج عن الأطر المألوفة،و أتمنى صادقا أن أكون مخطئا في توقعاتي.

6—توظف الورقة/ البيان مقولة:تعزيز التوجه الديموقراطي الحداثي،وهي مقولة بغض النظر عن أنها من "أدبيات" ما سمي بالعهد الجديد قبل أن تمحوها عبارة المشروع الديموقراطي التنموي، تفترض وجود هذا التوجه في الدولة و سينحصر نضالنا في تعزيزه، و الحال أنّنا نعيش مرحلة النكوص و التراجعات،ثم إذا انطلقنا من مقولة الحداثة،فلا نظننا سنختلف حول أن جوهرها هو مفهوم الاختلاف بما هو قاعدة للوجود القائم على التعددية،، فهل سيتسع صدر "الضمير" للدفاع عن الحق في الاختلاف بالنسبة للذين يعبرون عن رأي مخالف فيما يخص النظام الملكي أو قضية الصحراء،،ذلك أن الحداثة تكلفتها باهظة و لا تقبل التجزيء،فلا يمكن مثلا التنديد بالنزوعات المحافظة عند الحركات الأصولية و السكوت عن الممارسات الموغلة في المحافظة بله القروسطوية عند المؤسسة الملكية، بل أحيانا و في شكيزوفرينيا غريبة نواجه احتكار المقدس الديني من طرف الأصوليين بالدعوة لاحتكاره من طرف الملك.

7—في الورقة عبارات مسكوكة لا تفيد دلالة و لا توضح مقصدا ،بل هي أقرب للحشو الذي غايته الإبهار اللفظي فقط،من قبيل:التأصيل لقيم العدل و الحرية و المساواة داخل المجتمع،مع العلم أن التأصيل مفهوميا هو آلية استدلالية لتبرير و شرعنة فكر ما أو ممارسة ،إلاّ إذا كان المقصود هنا تجذير و ليس تأصيلا،،أو عبارة:أنسنة الحياة السياسية باعتبارها تعبر عن الدينامية الحية للمجتمع ؟؟؟؟؟ أو عبارة:إيديولوجية التنميط التحكمي بمختلف مرجعياتها،،و هنا تتجاور الإيديولوجية مع المرجعية لتحتضنا التنميط التحكمي،، شخصيا أعترف أني لم "أقشع" شيئا في هذه التوليفة العسيرة على الهضم مفاهيميا،، كما بالغت الورقة في الحشو بتكرار الأفكار نفسها عبر محمولات جملية مختلفة تؤدي الدلالة نفسها:بلورة مقترحات / المساهمة في النقاشات النوعية / تدعيم الحوار / الإنصات المتبادل

http://www.hespress.com/writers/97152.html

8--- تدافع الورقة عما تسميه الموروث الثقافي الروحي و الحضاري المتنور،و هي هنا تسقط كما مشاريع سبقتها في التعامل مع التراث من مدخل الانتقائية،و هو الأمر نفسه الذي تقوم به الأصولية،، الفرق فقط في البضاعة،أما الآلية فهي نفسها: الرجوع للتراث و الانتقائية، فلا نعمل سوى على إعادة معارك المعتزلة ضد باقي الفرق الكلامية،أو نلبس عمامة بن رشد لنواجه جبة الغزالي،فيما النظر الإبيستمولوجي يقتضي التموقع من التراث من زاوية النقد لا من زاوية الامتياح،نقد التراث في شموليته باعتبارها نسقا مشروطا بسياقات التخلق.

9—كنت أفضل لو أنّ الورقة عرضت أكثر لماهية قيم الحداثة التي تدعو لها و تنافح عنها، من مثل الحريات الفردية و حرية الضمير و المعتقد و المساواة التامة بين الجنسين و العلمانية،فعوض التنبيه لما نعتقده خطرا في مشاريع الآخرين و نراه مهددا للمستقبل، يجدر أكثر أن نعرض لما نطالب به و نسعى لتحقيقه،فالمشاريع الصلبة تكتسب مشروعيتها لا من معارضتها للمشاريع الأخرى بل مما تقترحه من أفكار و قيم و برامج.

هامش: لقد عمقت لدي هذه المبادرة حيرة ما انفكت تحاصرني منذ تراجع الحراك العشريني، فدعوات الإصلاح من الداخل وصلت من الميوعة حد ابتداع عبارة المخزن الحداثي (على شاكلة المسلم المسيحي)،و نجح النظام في احتوائها (ولنا في **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** عبرة) و أكل الثوم بأفواه المنظرين لها،،أما دعوات المقاطعة و الرهان على الشارع فقط فقد وصلت إلى انعزالية قاتلة (اليوم الوطني للاحتجاج خير دليل على ذلك) و باتت منشغلة بتنقيط النظام و "الإصلاحيين" و الأصوليين أكثر من اجتراح ممكنات للفعل في الواقع لجهة التأثير في موازين القوى. صدقا: "والله ما عرفت كيف غنخرجو من هاد الحصلة"

ختاما:أكرر لأصدقائي في حركة ضمير أنّ الاختلاف لن يفسد لودكم قضية، متمنياتي بالتوفيق

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

الصبار: «بوليساريو توظف جميع الملفات الاجتماعية على أنها انتهاكات خدمة لأهدافها»

أكادير: محمد سليماني

3/2/14

أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن التقارير الحقوقية التي تصدرها بعض المنظمات غير الحكومية والمراكز الحقوقية الدولية، بخصوص الوضع الحقوقي في الأقاليم الصحراوية، تفتقد إلى المنهجية العلمية والدقة والكفاءة.

وأشار الصبار، خلال مداخلته في إطار ندوة، نظمت أخيرا، حول دور هيآت المجتمع المدني في ملف الصحراء بأكادير، إلى أن بعض المنظمات الحقوقية تعتمد على تجميع قصاصات لأحداث بسيطة وعادية تقع في كل المدن المغربية والعالمية، وتدمجها في تقاريرها لإبراز أن الوضع الحقوقي في الأقاليم الصحراوية المغربية استثنائي، كما هو الشأن بالنسبة إلى تقارير «منظمة روبرت كينيدي» و«مركز القاهرة لحقوق الإنسان». وأضاف الصبار أن الطرف الآخر وظف عدة ملفات لها جذور اجتماعية واقتصادية، في الجانب السياسي والحقوقي خدمة لأهداف معينة، كما وظف مشاكل واحتقانات اجتماعية بمناطق خارج مناطق النزاع بسيدي إفني وكلميم وطانطان، مضيفا أن هذا الطرف يلعب دور الضحية من أجل التأثير في المنتظم الدولي، وتسويق صورة مغلوطة عن النزاع في الصحراء، إلى درجة أن هذا الطرف يتصيد جميع الفرص والهفوات التي تقع في الأقاليم الصحراوية لتسويقها على أنها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تقوم بها الدولة، كما حدث مع مقتل حمدي لمباركي، والذي وظفته بوليساريو وأطراف معادية أخرى، على أنه اغتيال سياسي في حق صحراوي. كما استغلت جرائم قتل عادية ارتكبها مواطنون من الشمال في حق صحراويين، كحالتي حمدي الطرفاوي وسعيد دمير، ووظفتها في أجندتها، حتى أصبحت تتحدث عنهما بعض التقارير الدولية، على أنها إعدامات سياسية خارج نطاق القانون. مع العلم يقول الصبار أن هؤلاء الشباب ليسوا نشطاء سياسيين أو حقوقيين. وأشار المتحدث ذاته، إلى أن بوليساريو وظفت أسماء شباب هاجروا سريا إلى جزر الكناري، في نطاق الاختفاء القسري والاختطاف والإعدام السياسي لهؤلاء الشباب من طرف السلطة.

واعتبر الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه بعدما فقدت بوليساريو وهجها، وبعد محاصرتها دوليا بعد أن وضعت ندر الحرب أوزارها، اتجهت نحو استغلال الورقة الحقوقية، مما يتطلب، حسب الصبار، إعادة النظر في طريقة التعامل مع الاحتجاجات الاجتماعية بالأقاليم الصحراوية، تجنبا لأية هفوات قد يركب عليها الطرف الآخر، لأنه لا يكفي القول إن لدينا قضية عادلة ونضرب أخماسا في أسداس، بل نحتاج إلى محامين لهم مهارات كبرى في الإقناع والدفاع والترافع، وأن تكون لدينا دبلوماسية شرسة.

من جانبهم، أجمع باقي المشاركين في الندوة، عى أن المجتمع المدني الذي يدعي الدفاع عن ملف الصحراء، يفتقد إلى الرؤية الواضحة والى برامج دفاع مدققة، وتصور مبني على إستراتيجية. فالدفاع عن قضية الصحراء، يقول هؤلاء، ليس هو تنظيم قوافل سياحية ورحلات ترفيهية إلى الأقاليم الجنوبية، أو سفريات يقوم بها بعض الأشخاص بناء على الولاءات لتمثيل المغرب في ملتقيات دولية، وهم لا يفقهون شيئا بخصوص تاريخ النزاع.

توقيع اتفاقية بالدار البيضاء لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في منظومة التربية والتكوين

الدار البيضاء /24 دجنبر 2013 /ومع/ تم اليوم الثلاثاء بالدار البيضاء التوقيع على اتفاقية شراكة وتعاون بين **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في منظومة التربية والتكوين.

وتسعى هذه الاتفاقية، التي وقعها كل من رئيس المجلس السيد ادريس اليزمي، ومديرة الأكاديمية السيدة خديجة بن الشويخ، إلى التعاون المشترك في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والمواطنة وتعزيزها في مجال التربية التكوين، وذلك من خلال وضع وإنجاز وتتبع برامج عمل مشتركة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء– سطات، ونيابات التربية والتعليم الإحدى عشر على مستوى جهة الدار البيضاء.

وسيتم بموجب هذه الاتفاقية، التي تم توقيعها بحضور رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء– سطات السيدة رياحة شميسة، ونواب التعليم على مستوى الجهة، إحداث لجنة مشتركة يعهد إليها تسطير برنامج سنوي للأنشطة المزمع تنظيمها في مجال حقوق الإنسان، وتقييم الإنجازات والأنشطة والتكوينات المبرمجة، وصياغة تقارير دورية عن أشغالها.

وذكر المتدخلون خلال حفل التوقيع أن هذه الاتفاقية تنسجم مع الإرادة المشتركة للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء والمجلس الوطني لحقوق الإنسان المتمثلة في توفير فرص تكوين التلاميذ في مجال ثقافة حقوق الإنسان والتربية على المواطنة، كما ينسجم مع أدوار الأكاديمية في دعم وتنمية الشراكات الرامية إلى المساهمة في ترسيخ ونشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية على المواطنة في نفوس الناشئة.

وتضطع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء– سطات، التي تم تنصيبها في يناير 2012، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، والعمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

ويشمل النفوذ الترابي للجنة عمالتي الدار البيضاء والمحمدية وأقاليم بنسليمان وبرشيد والجديدة ومديونة والنواصر وسطات وسيدي بنور.

http://www.menara.ma/ar/2013/12/24/944923-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D8%AE-%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86.html

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تحط الرحال بالنوادي التربوية لنيابتي العرائش ووزان

استفاد مؤطرو ومؤطرات النوادي التربوية بكل من نيابتي العرائش ووزان، أمس (الثلاثاء)، من دورة تدريبية نظمتها، بالثانوية التأهيلية المحمدية بالقصر الكبير، اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة تطوان.

وخصصت هذه الدورة، التي تدخل في إطار تفعيل الشراكة المبرمة بين اللجنة الجهوية وأكاديمية جهة طنجة تطوان، للنهوض بثقافة المواطنة وحقوق الإنسان وتعزيزها وترسيخها في منظومة التربية والتكوين، لاسيما في إطار تفعيل دور نوادي المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية، وكذا تكوين مؤطرات ومؤطري هذه الأندية حتى يمتلكوا الأدوات والوسائل التي ستمكنهم من إعداد برنامج عمل مشترك يتوخى تقوية قدرات الأطر التربوية وتنمية كفايات المتعلمين.

و أطر الدورة، فاطمة المغاري، أستاذة بمركز التربية والتكوين بتطوان، التي أشرفت على عمل المجموعات، التي اشتغلت وفق مقاربة حقوقية همت بالأساس تدبير أنشطة النوادي وآليات التقويم والتتبع، قبل أن تعرض أشغالها ومناقشتها ليتوج العمل في النهاية بإنجاز بطاقة موحدة للأنشطة المندمجة العامة للنوادي التربوية.

وخلص المشاركون في نهاية اللقاء إلى إصدار عدد من التوصيات، أكدت في مجملها على النهوض بعمل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان وجعلها جزءا من العملية التعليمية، مع بلورة برامج تكوينية لفائدة أطر الأندية، وخلق قنوات التواصل بينها من أجل تبادل الخبرات والتجارب الناجحة وتوحيد مرجعية الاشتغال.

يذكر، أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي وقعا بتاريخ 7 دجنبر 2005 اتفاقية شراكة تهدف إلى النهوض بحقوق الإنسان من خلال المنظومة التربوية في بعديها البيداغوجي والثقافي. ويسعى الطرفان عبر الاتفاقية إلى جعل حقوق الإنسان حاضرة في المدرسة بمفهومها العام عبر مختلف المراحل التعليمية من الابتدائي إلى الجامعة، والتعليم النظامي والتربية غير النظامي ومحو الأمية، وبواسطة مختلف مكونات وقنوات الفعل التربوي، وكذا من خلال مختلف الأنشطة ذات الطابع التعليمي والتكويني والتربوي

http://www.achamalpress.com/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD/29686

جمعية الجنوب لمحاربة السيدا فرع ورزازات في لقاء دراسي حول أدوار المجتمع المدني والفاعلين المحليين في مكافحة داء السيدا

تحت شعار "اي دور للمجتمع المدني والفاعلين المحليين في مكافحة داء السيدا ,نظمت جمعية الجنوب لمحاربة السيدا فرع ورزازات لقاء دراسيا يوم الأحد 22 دجنبر 2013 بفندق النخيل ورزازات. وقد حضر اشغال هذا اللقاء مجموعة من الجمعيات المهتمة بالشأن الصحي الى جانب بعض الفاعليين المحليين في المجال.

ويندرج هذا اللقاء حسب الورقة التقديمية للجمعية في إطارالإحتفال باليوم العالمي للسيدا و قرارات المكتب التنفيذي للجمعية لحث كافة المتدخلين في مجال الصحة السيدا والتنمية من اجل بلورة تصور واضح لتوحيد الرؤى فيما يتعلق بالإشتغال على هذا الملف الشائك الذي يستدعي تظافر المجهودات بدل الشتات الذي يلاحظ مؤخرا في غياب تام للتنسيق ضمانا للإلتقائية في البرامج والتصورات.

وقد عرفت اطوار الجلسة التقديمية تقديم كلمة الجمعية جمعت بين الترحيب والتعريف بانشطة واهداف الجمعية القاها الدكتور نبيل نشيط رئيس الفرع ثم تلتها الجلسة العامة والتي ادرجت من خلالها مجموعة من المداخلات : مداخلة مندوبية وزارة الصحة بورزازات والتي قدمها الدكتور الزاهيدي والذي تطرق فيها بشكل عام الى الحالة الوبائية للداء وطنيا ,جهوي ومحليا على مستوى الاجناس والاعمار والجهات والمدن والأقاليم مركزا على جهة سوس ماسة درعة ومبرزا مختلف عمليات التدخل التي قامت بها الجمعيات او القطاعات الحكومية ممثلة في وزارة الصحة عبر مندوبياتها الجهوية والإقليمية.

اما المداخلة الثانية كانت لجمعية الجنوب لمحاربة السيدا فرع ورزازات والتي حاول من خلالها الاستاذ عبد اللطيف اكشايت عضو مكتب الجمعية نفسها الوقوف على تجربة الفرع من خلال البرامج والانشطة والمشاريع التي تم تنظيمها منذ التأسيس مؤكدا على الميزة التي تحضى بها الجمعية في كونها موضوعاتية وتتوفر على امكانيات بشرية ولوجيستيكية رغم بساطتها لكنها تلبي حاجيات شريحة مهمة من الشباب والنساء كما استعرض ايضا بعض الصعوبات والعراقيل التي تحول دون بلوغ بعض الاهداف المسطرة,وفي سياق التجارب دائما قدم الأستاذ عصام عطورعن جمعية اصداء للتضامن والتنمية تجربتها في إطار التنسيقية الإقليمية لمحاربة السيدا مبرزا فيها اهداف وآليات التنسيق كما وجه الدعوة للجميع للإنضمام لهذه التنسيقية وإغنائها بالمقترحات العملية.

وفي إطار المقاربة الحقوقية للداء تدخل الأستاذ مولاي احمد العمراني عن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** موضحا الإرتباط التاريخي للداء باحداث دموية في مجموعة من الدول وان المجلس حريص على ايلاء الاهمية اللازمة لهذا المجال عبر التعبئة والمرافعة والدعم كما رحب بأي تنسيق او شراكة في هذا الإطار مع مختلف مكونات المجتمع المدني من جانب آخر تدخل السيد ابراهيم يوس عن الهيئة المغربية لحقوق الإنسان الذي قدم بدوره مجموعة من المعطيات فيما يتعلق بحق الصحة انطلاقا من الدستور مشددا على ضرورة الترافع من اجل انتزاع هذا الحق انطلاقا من هذه التكتلات والتنسيقيات لتوحيد المطالب ولتشكيل قوة اقتراحية وضاغطة في نفس الآن.وقد عرفت الفترة المخصصة للنقاش تفاعلا كبيرا مع مداخلات المحاضرين والتي جاءت في غالبيتها على شكل تساؤلات واقتراحات وتوصيات اغنتها ايضا ردود المتدخلين .

http://malghad.com/news4082.html

الكاتب المحلي لنقابة الانعاش الوطني بطاطا ينقل لقافلة حقوق الانسان معاناة أصحاب هذا القطاع

في اطار اللقاء التواصلي الذي قامت به قافلة حقوق الانسان باكادير والتي حلت بطاطا يومي 20 و 21 من الشهر الجاري بالمركز السوسيو ثقافي طاطا، قام الكاتب المحلي لنقابة الانعاش الوطني(فرع طاطا) المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب السيد ابراهيم نايت القاضي باجراء لقاء مع المحامية لمياء الفاردي محامية بمحكمة الاسئناف باكادير وعضو **اللجنة الجهوية لحقوق الانسان** تطرق فيه المتحدث الى المشاكل الجمة التي يعرفها القطاع ومدى التهميش المقصود الذي يطال نقابته من قبل السلطات الوصية وخصوصا مندوب الانعاش الوطني الذي يقابل كل دعوات الحوار بالرفض مفضلا لغة صم الاذان عوض الحلول التشاركية التي تضمن لكل ابناء وبنات الاقليم الاستفادة من بطائق الانعاش وفق مبدأ الاستحقاق وتكافؤ الفرص وليس وفق حسابات وصفها المتحدث بالمقيتة ارضاء لجهات محددة

ووعدت السيدة لمياء الكاتب المحلي ابراهيم نايت القاضي بأنها ستنقل للجهات الوصية على القطاع كل المشاكل التي تطرق لها وستسعى جاهدة لمتابعة هذا الملف حتى يتمتع كل الموطنين بحقهم من الاستفادة من بطائق الانعاش بالاقليم

http://www.iffous.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2875:2013-12-24-19-56-58&catid=89&Itemid=534

Réunion des commissions interministérielles et ad-hoc

Accélérer la mise en œuvre de la politique migratoire

11855

1

Une réunion d'évaluation et de suivi de l'action menée par les commissions, trois interministérielles et deux ad-hoc, constituées dans le cadre de la mise en œuvre de la nouvelle politique d'immigration au Maroc, s'est tenue lundi à Rabat, avec la présence de plusieurs représentants des secteurs concernés. Cette rencontre va donner une forte impulsion aux efforts consentis par les différentes parties prenantes, d'autant plus que l'évaluation continue du travail accompli par ces commissions permettra d'accélérer la mise en œuvre de la politique migratoire, hautement saluée par l'ensemble de la communauté internationale, a souligné le ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration, Anis Birou. Selon lui, il est important de faire de 2014 une année de mobilisation pour la réussite de cette initiative royale, élaborée conformément aux dispositions constitutionnelles, aux exigences de l'Etat de droit et en accord avec les engagements internationaux du Maroc. Cette politique, a-t-il dit, est basée sur une démarche intégrée et humaine et prend en considération les droits des immigrés et les grandes mutations que connaît ce phénomène à l'échelle mondiale. Au cours de cette réunion, les représentants des différentes commissions ont présenté le bilan de leur action concernant l'examen des cas reconnus comme réfugiés par la représentation du Haut-commissariat aux réfugiés (HCR) à Rabat. S'y ajoutent la mise à niveau du cadre juridique et institutionnel de l'asile et de la lutte contre la traite des personnes ainsi que les propositions du Royaume dans les principaux forums traitant des questions migratoires. Ont pris part à cette rencontre, le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Haiba, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, ainsi que de hauts cadres des ministères de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la coopération, de la Justice et des libertés et de l'Emploi et de la formation professionnelle.

Une épée de Damoclès sur la tête d'Ali Anouzla

Le juge d'instruction chargé des affaires de terrorisme près l'annexe de la Cour d'appel à Salé, le très peu indépendant **Abdelkader Chentouf**, a décidé lundi de reporter au **18 février** prochain le procès du journaliste **Ali Anouzla**.

Ce report est une vieille ficelle du Makhzen pour gagner du temps. Histoire de calmer le jeu pour avoir le temps d'éteindre ce dossier après la neutralisation d'Anouzla, complètement soumis à certains tenants du régime, **Ilias El Omari,Driss El Yazami** et **Abdelkader Azria**, ce dernier ayant joué un discret mais très actif rôle dans sa libération.

Poursuivi en état de liberté provisoire pour fourniture « délibérée d'aide à qui veut commettre des actes terroristes » et « de moyens d'exécution d'un crime terroriste » ainsi que « l'apologie d'actes constituant un crime terroriste », qui sont des accusations gravissimes qui généralement ne permettent aucune liberté d'expression, Anouzla aurait compris le message. Ses amis savent qu'il ne pourra plus jamais reprendre ses vertes critiques sur la monarchie et le roi. A moins qu'il ne s'exile à l'étranger.

D'où cette stratégie de faire durer le procès pour pérenniser le blocage des sites**Lakome**, en arabe et en français, qui sont illégalement bloqués par les autorités marocaines avec le consentement explicite d'Anouzla, ou du moins son lourd silence à cet effet, alors que ni les noms des domaines des sites bloqués ni la société éditrice ne sont à son nom.

Un communiqué d'Ali Anouzla dénonçant cette grossière illégalité ne serait pas de plus. Mais le veut-il ? Le peut-il ?

http://www.demainonline.com/2013/12/25/une-epee-de-damocles-sur-la-tete-dali-anouzla/